

† ◊ ΧΗΑΞ† | ΗΣ◊ΨΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι

◊ ◊ ΨΞΣ | ΞΣΩΣΕΥ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 17 أبريل 2018

العدد 542

في هذا العدد

02.....	افتتاح الدورة.....
11.....	اجتماعات وقرارات المكتب.....
15.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.....
16.....	أشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....



طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، عقد مجلس المستشارين جلسة عمومية خصصت لافتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2017-2018، وذلك يوم الجمعة 13 أبريل 2018.

وبهذه المناسبة ألقى رئيس المجلس السيد حكيم بن شاش الكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

- خير ما نفتح به هذه الدورة البرلمانية، آيات بيات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقروء الباقي الله عبد الكريم.....
- أدعو الجميع للوقوف والاستماع للنشيد الوطني للمملكة المغربية.....

حضرات السيدات والسادة،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتح اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2018 في ظل ظرفية وطنية وإقليمية ودولية خاصة.

ولعل أبرز حدث عرفته بلادنا خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، هو التعبئة القوية للشعب المغربي في صفوف جميع فئاته للدفاع عن وحدته الترابية وسيادته الوطنية في إطار جبهة مترابطة وقوية تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي عبرت عنها بقوة الإشادة والتنويه بالمضامين الدالة للرسالة السامية لجلالة الملك الموجهة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التطورات التي تعرفها المنطقة العازلة، وتجسدت في اللقاء الوطني التعبوي للأحزاب السياسية والمنتخبون وشيوخ القبائل وأعيانها بمدينة العيون، والذي انبثق عنه "إعلان العيون" كرسالة موجهة للرأي العام الدولي، تترجم الاجماع الوطني وتجبب بشكل واضح وصريح على كل المناورات والاستفزازات التي تستهدف وحدتنا الترابية.

إننا نرفض أي تغيير في المنطقة العازلة التي وضعها المغرب بشكل إرادي تحت وصاية الأمم المتحدة مساهمة منه في التخفيف من التوتر، وإننا لمستعدون للرد بكل حزم وقوة وصرامة على كل المحاولات اليائسة الرامية إلى النيل من وحدة أراضينا الوطنية اعتباراً أن الصحراء المغربية هي قضية وجود وليست مجرد قضية حدود.

فقد أظهر المغرب على مدى عقود من الزمن للمجتمع الدولي حسن نواياه وإرادته في التعاون المثمر والبناء لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر طويلاً مع الأسف، حيث تشبث بالحل السلمي السياسي، المتوافق عليه تحت إشراف الأمم المتحدة باعتبارها الجهة الوحيدة التي لها الصلاحية والحق للبت في إيجاد حل لهذا النزاع بما يضمن الحقوق المشروعة والعدالة لبلادنا ويصون استقرار المنطقة برمتها.

ولعل أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب كإطار للتفاوض في هذا الشأن لإنهاء هذا النزاع المفتعل، هو مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية، وهو المقترح الذي حظي ولازال بإشادة واسعة ودعم مستمر من قبل المجتمع الدولي الذي وصفه بالجدي وذو المصادقية.

وفي هذا الإطار، نتمن عالياً الدور الذي يلعبه المنتخبون بهذه الأقاليم بصفتهم ممثلين شرعيين لإرادة الساكنة في تقوية اللحمة وأواصر المجتمع وتماسكه والحفاظ على القيم والتراث والانتماء إلى الوطن، كما نبرز في نفس السياق الدور الطلائعي الذي يلعبه المجتمع المدني والحقوقى ورجال الأعمال والنقابات العمالية في أقاليمنا الجنوبية في الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية في إطار جبهة وطنية وحدوية.

كما نعبّر عن اعتزازنا القوي بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وأيضا تقديراً كبيراً للجهود والتضحيات الجسام التي تبذلها، وعلى تجنّدها الدائم للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها، والسهر على أمنها واستقرارها.

لقد شهدت الأقاليم الجنوبية للمملكة نهضة تنموية طالت مختلف المجالات، بل وستعرف تطوراً أكبر بفضل تجسيد مضامين رؤية تنموية استراتيجية يلخصها النموذج التنموي الخاص بها الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله، مما سيؤهلها للتحويل إلى قطب اقتصادي ضخم، تستفيد من ثماره ساكنة هذه الأقاليم وجهاتها، وفاعل حيوي في المسار الديمقراطي التنموي الذي تنهجه بلادنا، ودعامة أساسية في مسلسل بناء مغرب جديد.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للأقاليم الجنوبية للمملكة في تنزيل الجهوية المتقدمة، والتسريع أكثر في ترجمة الحكم الذاتي بهذه الأقاليم، وتجسيده على أرض الواقع.

ولا يفوتنا في هذا الإطار، أن نجدد مطلبنا للمنتظم الدولي في

تحمل مسؤوليته كاملة للعمل على وضع حد لمعاونة إخواننا المحتجزين بمخيمات لمحاذاة بعيدا عن أرضهم وإخوانهم وأهلهم في ظروف اجتماعية وإنسانية مأساوية وتنعدم فيها أبسط حقوق الإنسان، وأيضا بالضغط على الجزائر وصنيعتها البوليساريو من أجل تمكين منظمة غوث اللاجئين من إحصائهم وفق المعايير الدولية كما سبق أن أشارت إلى ذلك أكثر من مرة تقارير منظمة الأمم المتحدة.

إن المملكة المغربية تعزز بالنجاحات التي حققتها الخطوات الرائدة والحكيمة لجلالة الملك نصره الله للدفاع عن الحقوق الثابتة لبلادنا، وتقوية حضورها سواء على المستوى الإقليمي أو القاري أو الدولي.

إننا نستنكر مرة أخرى، الدور الذي لازال يلعبه النظام الجزائري المتماذي في سياسته وخطرسته التي تحن إلى زمن "الحرب الباردة" من خلال تغذية التوتر، وتجنيد كل إمكانياته الاقتصادية والديبلوماسية على حساب تميمته الداخلية لمعاكسة بلادنا بدل تسخيرها لخدمة الشعب الجزائري الشقيق، وعدم التعاطي الإيجابي مع حسن الإرادة التي عبرت عنها بلادنا (ملكا وحكومة وبرلمانا وأحزابا) من أجل تنقية الأجواء وخلق جسور الود والثقة وحسن الجوار لبناء "اتحاد مغاربي"، كفاعل قوي قادر على تلبية الحاجيات والاستجابة لانتظارات وطموحات الشعوب المغاربية، وكذا مجابهة التحديات التي تعرفها المنطقة على المستوى التنموي والأمني والبيئي.

حضرات السيدات والسادة،

إن أهم ما ميز هذه الفترة على الصعيدين التشريعي والرقابي، الاجتماع الاستثنائي للجنة الخارجية بمجلسي البرلمان يوم الأحد فاتح أبريل 2018، في صورة عكست التعبئة الوطنية وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للدفاع عن قضية الوحدة الترابية، وجسد لحظة للإجماع الوطني حول ثوابت الأمة، ومناسبة قوية لإثارة انتباه المنتظم الدولي لخطورة الاستفزازات والتحركات المتكررة لميليشيات البوليساريو لتغيير المعطيات القانونية والتاريخية، في خرق سافر للاتفاقيات العسكرية، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من انعكاسات على السلم والأمن في المنطقة.

وقد تميزت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 بتدارس اللجان الدائمة لعدد من النصوص المحالة عليها، وهو ما أدى إلى تحضير المشاريع ذات الطبيعة الاستعجالية منها، والتي أدرجت بعد ذلك في مرسوم رئيس الحكومة بالدعوة إلى عقد مجلسي البرلمان لدورة استثنائية ابتداء من 27 مارس 2018 للبت في خمسة مشاريع قوانين، وقد صادق المجلس على ثلاثة منها ذات أهمية قصوى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا، فقد تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ووافقت على مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسديد الأصول، والذي يهدف إلى بناء نهج متكامل لتنمية المالية التشاركية في بلادنا، وبالأخص شهادات الصكوك التي تعد آلية محورية لتنمية نشاط الفاعلين في السوق المالي التشاركي، مما من شأنه تعبئة مصادر إضافية للتمويل الداخلي والخارجي.

كما صادقت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية خلال هذه الدورة الاستثنائية على مشروع قانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاول، ووضع آليات قانونية لمساعدة المقاول التي تعاني من صعوبات مالية أو اقتصادية أو اجتماعية لتخطي الأزمة التي تعترضها عبر مجموعة من المساطر تسهل اندماجهما مجددا في النسيج الاقتصادي وتراعي حقوق باقي الأطراف المرتبطة بها.

كما وافقت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، في إطار قراءة ثانية.

أما بالنسبة لمشروع القانون الرابع الذي ناقشه المجلس في إطار جدول أعمال الدورة الاستثنائية، والمودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، والمتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فقد حظي بنقاش معمق ومستفيض على مستوى اللجنة المختصة امتد لساعات طويلة، شاركت فيه جميع مكونات المجلس بكل كفاءة ومسؤولية.

ولئن كان المجلس لم يبت إلى حدود الساعة في مشروع القانون المذكور، فإن النهج التوافقي بالمقابل ظل ميزة يتمتع بها المجلس كلما تعلق الأمر بالقضايا الوطنية الكبرى، وهو ما يعكسه تغليب هذه المقاربة سواء في طبيعة التعديلات المقترحة حول مشاريع القوانين قيد الدرس كماً ونوعاً، أو على مستوى التجاوب مع مطلب تعميق المناقشة بخصوص القضايا التي هي بحاجة للمزيد من البحث والتدقيق.

ولا يزال مطروحا على جدول أعمال المجلس في الدورة التي نفتحها اليوم 22 مشروع قانون و45 مقترح قانون موزعة على اللجان الدائمة، تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية... غير أننا نأمل أن يتم البت في بعض مشاريع القوانين المحالة على المجلس منذ مدة غير يسيرة وكذا في مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس تطبيقا للفصل 82 من الدستور.

وبالنسبة للجان المؤقتة، فقد استكملت الفرق والمجموعات البرلمانية انتداب أعضائها في اللجنة النيابية لتقضي الحقائق حول أحداث مدينة جرادة ومآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها. وبالمناسبة ستعقد هذه اللجنة مباشرة بعد هذه الجلسة، أول اجتماع لها لانتخاب رئيسها ومكتبها.

ومن جانب آخر، وتكريسا للمنهج التشاوري دأبنا على عقد لقاءات تنسيقية دورية ومنتظمة بين السيدات والسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة للتداول في القضايا التي تهم تدبير المجلس وسبل الارتقاء بأدائه، وذلك في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كنهج لتدبير شؤون هذه المؤسسة.

ولا يفوتني، أن أوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقاءات المنتظمة التي تعقدها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك تحقيقا للتناغم والتناغم والتكامل بين المجلسين وضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام حظي برعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تمثل في تنظيم مجلسنا للنسخة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية يومي 19 و20 فبراير 2018، تحت شعار "رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد"، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع شركاء المجلس الدوليين.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين بخصوص هذه المبادرة، حيث ورد في رسالة جلالتة "نشيد باختياركم موضوعا لهذه الدورة "النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية". هذا الاختيار الذي يجسد النضج والوعي بأهمية الموضوع وراهنيتته، لما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة، تتطلب معالجتها نهج مقارنة شمولية متجددة، هدفها الأسمى إيجاد حلول عملية، وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، يستفيد منها الجميع، في إطار من الاطمئنان والاستقرار. فضلا عن تأكيد جلالتة "إنكم بتخصيص محور هام لمسألة العدالة الاجتماعية والمجالية، يكون هذا المنتدى المتميز قد لامس بعدا مركزيا من أبعاد النموذج التنموي الذي نتطلع لبلورته، ألا وهو البعد الاجتماعي والتراخي" (انتهى كلام جلالة الملك).

وعرفت النسخة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، مشاركة الحكومة، والبرلمان، والمجالس الجهوية، والأحزاب السياسية، والفعاليات النقابية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والغرف المهنية، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني المهمة بهذا الشأن. كما تميزت هذه النسخة أيضا، بمشاركة خبراء أجنبي من دول مختلفة. وتوج هذا المنتدى باعتماد وثيقة مرجعية معنونة "الإطار الاستراتيجي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة الاجتماعية والمجالية".

حضرات السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس مجموعة من الوفود تمثل مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وسفراء وشخصيات دولية، وعلى رأسهم:

• رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO، وهي مناسبة جدد فيها رئيس برلمان المجموعة التأكيد على الدعم الكامل لانضمام المملكة المغربية لهذا التكتل لما يوفره من فرص التكامل والتضامن لفائدة شعوب المنطقة. كما أكدنا خلالها اعتزازنا بالدينامية التي تشهدها العلاقات بين المملكة المغربية ودول غرب إفريقيا، والتي تعززت بالعديد من المبادرات التي شملت الحقل الديني والإنساني والتنموي والتضامني، وتوجت بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الهامة في مختلف المجالات،

- رئيس برلمان جمهورية البرتغال،
- نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا،
- وفد عن وزارة الخارجية البريطانية،
- الأمين العام لحركة مشروع تونس،
- عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس البوندستاغ بجمهورية ألمانيا الفدرالية.

كما شارك المجلس في العديد من التظاهرات الإقليمية والقارية والدولية، ويتعلق الأمر ب:

- منتدى برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول موضوع: "مخاطر وتحديات حرية حركة الأشخاص والبضائع في فضاء CEDEAO ومشكلة الهجرة"،
- الاجتماع السابع رفيع المستوى لبرلمانات الدول الأعضاء في "الحوار 5 + 5"،
- القمة الإفريقية الأولى للقادة من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة،
- الدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- المرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا،
- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية - الأوروبية،

- لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،
- الدورة 12 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط،
- جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة،
- الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا،
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية ولجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا،
- البرلمان العربي،
- الاجتماع البرلماني السنوي بمناسبة انعقاد لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة،
- الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للماء،
- الشبكة البرلمانية عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،
- الندوة الإقليمية حول موضوع: "دور البرلمانات والعدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب"،
- الندوة الدولية حول موضوع: "آليات متابعة تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المرأة"،
- وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث صادقت هذه الجمعية على مقترح تقدم به المغرب لدى المجلس المديرى للاتحاد في دورته 202، وحظي بدعم كبير من قبل رئيسة الاتحاد يتعلق بتنظيم ندوة برلمانية بمناسبة المؤتمر الدولي الخاص بالمصادقة على "الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنظمة"، والذي سيقام يومي 10 و11 دجنبر 2018 بمراكش.

وقد حظي المقترح المغربي، بترحيب كبير من قبل المشاركين في الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي واعتبرته رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أهم حدث برلماني دولي لهذه السنة. ولهذه الغاية، كلفت رئيسة الاتحاد أمانته العامة قصد تدارس كل الشروط الكفيلة بتوفير الوسائل اللوجيستية اللازمة قصد إنجاز هذه المحطة الهامة التي يروم من خلالها الاتحاد البرلماني الدولي وكذا البرلمانات الوطنية الإسهام الفعال في صياغة ميثاق عالمي يكون شاملا ومستجيبا لكل التحديات التي تفرضها الهجرة. وقد تمت الإشارة في هذا الصدد إلى كون المغرب، الذي يرأس إلى جانب ألمانيا، "المنتدى الدولي للهجرة والتنمية"، سيحتضن أيام 5، 6 و7 دجنبر 2018 فعاليات هذا المنتدى الأممي.

كما قمنا بزيارة عمل على رأس وفد برلماني لجمهورية سلوفينيا، تخللتها سلسلة من اللقاءات الهامة مع مسؤولين برلمانيين وحكوميين، توجت بشرف استقبالنا من قبل فخامة السيد بوريوت باهور، رئيس جمهورية سلوفينا.

وكانت مناسبة أكد فيها أنه يكن تقديرا خاصا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأن المغرب شريك سياسي واقتصادي مهم بالنسبة لجمهورية سلوفينيا.

كما قمنا بزيارة ممثلة كذلك، لجمهورية النمسا بمناسبة مشاركتنا في أشغال الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. وهي المشاركة التي توجت بقرار الجمعية احتضان البرلمان المغربي فعاليات مؤتمرها القادم برسم 2019 بالمغرب، ومنح البرلمان المغربي شراكة متقدمة على مستوى ملفات استراتيجية حول الهجرة والأمن والبيئة.

وفي إطار تقوية التعاون بين البرلمان المغربي وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المؤطرة بروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين خلال شهر أكتوبر 2017، نظم البرلمان المغربي بتعاون مع برلمان المجموعة، ندوة دولية هامة حول موضوع: "تيسير تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان الإفريقية: أية آليات"، توجت بإصدار مجموعة من التوصيات الهامة.

وهي الندوة التي أكدنا خلالها على أن انخراط المغرب في تقوية علاقاته مع دول القارة الإفريقية بشكل عام ومع دول منطقة إفريقيا بشكل خاص، ينطلق من تصور استراتيجي متجدد ومتكامل حدده جلالة الملك نصره الله من خلال مختلف مبادرات جلالتة، والقائم على أولوية الاعتماد على المقومات والقدرات الذاتية للقارة الإفريقية، وعلى ترسيخ العلاقات التاريخية مع بلدانها في إطار إستراتيجية علاقات التعاون جنوب - جنوب.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، قام وفد عن المجلس بزيارة عمل لجمهورية البرازيل الاتحادية في إطار تفعيل عمل مجموعة الصداقة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، وتم التوقيع خلالها على مذكرة تفاهم بين المجلسين، يروم تعزيز وتوطيد علاقات التعاون بين المؤسستين التشريعتين.

وفي هذا السياق، حققنا تقدما ملموسا في تنزيل المشروع الطموح المتعلق بإحداث "منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني"، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية وإسراع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، لاسيما بعد التفاعل الإيجابي للمنظمات والاتحادات البرلمانية على مستوى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

حضرات السيدات والسادة،

قبل الختام، أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر للسيد رئيس الحكومة المحترم وكافة أعضاء الحكومة على حسن تعاونهم، كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما بذلوه من جهد ملموس وعطاء مثمر طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أطر وموظفات وموظفي المجلس، على إخلاصهم وتفانيهم في القيام بواجبهم خدمة لمصلحة مجلسنا الموقر.

والشكر موصول كذلك، لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية التي واكبت بانتظام أنشطتنا وساهمت في إغناء تجربة افتتاح مجلس المستشارين على محيطه، ولمثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها بمهنية عالية لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

■ اجتماع رقم 2018/09

ليوم الإثنين 02 أبريل 2018

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 02 أبريل 2018 اجتماعا برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين، وحضور السادة:

- عبد الاله الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- رشيد المنباري : محاسب المجلس؛
- محمد عدال : أمين المجلس.
- أحمد تويزي : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن الحضور كل من السادة:

- عبد الصمد قيوخ : الخليفة الأول للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- نائلة مية التازي : الخليفة الخامس للرئيس؛
- العربي لحرشي : محاسب المجلس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- أحمد الخريف : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ شؤون برلمانية:

- ← قرار رقم 2018/09/01 بإدراج موضوع تطورات القضية الوطنية بشكل دائم ضمن جدول أعمال اجتماعات المكتب إلى حين أن تنجلي الصعوبات المحيطة به.
- ← قرار رقم 2018/09/02 بتكليف خلية الإعلام بمجلس المستشارين بمواكبة ما تكتبه الصحافة الوطنية والدولية بشأن موضوع القضية الوطنية وإعداد قصاصات في الموضوع توزع على أعضاء المكتب.
- ← قرار رقم 2018/09/03 بوضع آليات للتنسيق مع مجلس النواب من أجل اتخاذ مبادرات مشتركة لدعم القضية الوطنية وفق المقترحات العملية التالية:

- عقد اجتماع مشترك لمكتبي مجلسي البرلمان يوم الاثنين 09 أبريل 2018 يخصص لدراسة موضوع القضية الوطنية؛

- عقد جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان في الموضوع؛

- توجيه مذكرات مشتركة للمجلسين، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي، إلى برلمانات الدول دائمة العضوية لدى مجلس الأمن وكذا الدول الغير دائمة العضوية؛

- القيام بمهام دبلوماسية لدى الدول ذات التأثير في قرارات مجلس الأمن؛

- وضع خطة للتحرك الدبلوماسي على مستوى المحافل البرلمانية الدولية والشعب البرلمانية، مع تكليف الإدارة بإعداد جدولة زمنية للاجتماعات واللقاءات ذات الصلة.

- ← قرار رقم 2018/09/04 بالتنسيق مع رؤساء الجهات الجنوبية الثلاث من أجل تنظيم لقاء مشترك حول مآل النموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية.

❖ التشريع:

- ← قرار رقم 2018/09/05 ببرنامج جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة التالية، والمدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية، وذلك يوم الخميس 05 أبريل على الساعة العاشرة صباحاً.

- مشروع قانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، فيما يخص مساطر صعوبات المقاول.

- مشروع قانون 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- باقي النصوص التشريعية الجاهزة.

وسيرأس هذه الجلسة الخليفة الرابع للرئيس السيد عبد القادر سلامة
والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

← **قرار رقم 2018/09/06 بدعوة ندوة الرؤساء للاجتماع يوم
الأربعاء 04 أبريل 2018 على الساعة الحادية عشر صباحا لترتيب مواد الجلسة
وتنظيم المناقشة.**

❖ **اللجان النيابية لتقصي الحقائق:**

← **قرار رقم 2018/09/07 بدعوة أعضاء اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث جرادة
للاجتماع يوم الأربعاء 04 أبريل 2018 على الساعة العاشرة والنصف صباحا لانتخاب رئيس للجنة وأعضاء
مكتبها.**

❖ **العلاقات الخارجية والتعاون والشراكة:**

← **قرار رقم 2018/09/08 بالموافقة على مقترح وزارة الأسرة والتضامن والمساواة بتعيين أربعة
أعضاء من مجلس المستشارين بالإضافة إلى إطار إداري (مع إعمال مبدأ المناصفة) للمشاركة في زيارة عمل
لإيطاليا في إطار تنفيذ مشروع "نحو حكومات داجمة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس
المنتخبة".**

← **قرار رقم 2018/09/09 بالموافقة على جدول أعمال المرحلة الثانية من دورة 2018 للجمعية
البرلمانية لمجلس أوروبا التي ستعقد بستراسبورغ ما بين 23 و 27 أبريل 2018.**

← **قرار رقم 2018/09/10 بالموافقة على جدول أعمال القمة الخامسة لرؤساء البرلمانات والجلسة
العامة الرابعة عشر للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي ستعقد بالقاهرة يومي 28 و 29 أبريل
2018.**

← **قرار رقم 2018/09/11 بالموافقة على الدعوة الموجهة إلى المجلس من المعهد الدولي للعدالة
وسيادة القانون للمشاركة في ندوة بعنوان " دور البرلمانيين والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في
محرابة الإرهاب" التي ستعقد بروكسيل يومي 02 و 03 ماي 2018.**

← **قرار رقم 2018/09/12 بالموافقة على مشروع برنامج عمل مجموعة التعاون والصدقة بين
مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 21 أبريل 2018.**

← **قرار رقم 2018/09/13 بتنظيم مائدة مستديرة مشتركة ما بين وزارة الداخلية والوزارة
المكلفة بالهجرة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ذات الصلة في موضوع " اللجوء والهجرة
" وذلك خلال الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2018 بهدف بلورة مشروع قرار يعرضه عضو المكتب
السيد أحمد تويزي على أنظار الاتحاد البرلماني الدولي بصفته مقررا للجنة الرابعة للاتحاد المكلفة بالهجرة.**

← **قرار رقم 2018/09/14 بتوجيه دعوة لرئيسة مجموعة الصداقة التركية المغربية من أجل زيارة
المغرب خلال شهر أبريل الجاري.**

❖ مختلقات:

← قرار رقم 2018/09/16 بتكليف الأمين العام للمجلس بإعداد مشروع مراسلة مشتركة ما بين مجلسي البرلمان توجه إلى السيد والي الرباط بشأن تأمين الطريق المؤدية على مدخلي المجلسين.

قضايا للإطلاع

❖ التشريع:

- إخبار بتوصل مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:
- مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة؛
- مشروع قانون رقم 87.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- مشروع قانون رقم 88.17 يتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛
- مشروع قانون رقم 89.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة؛
- سحب فريق العدالة والتنمية لمقترح قانون يقضي بنسخ المادة 27 من القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.

❖ اللجان النيابية لتقصي الحقائق:

- انتداب أعضاء في اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث جردة ومآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها:
- السيد مصطفى الخلفوي والسيد الحو المرواح عن فريق الأصالة والمعاصرة؛
- السيد عبد الحميد فاتحي عن الفريق الاشتراكي.
- السيد ادريس الراضي عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.
- السيد عبد الكريم مهدي عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

❖ العلاقات الخارجية:

- تقرير حول مشاركة السيدة نائلة مية التازي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين في الزيارة التي قام بها وفد عن الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للفييتنام من 05 إلى 09 مارس 2018.
- تقرير عن مشاركة الوفد البرلماني المغربي في أشغال الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للماء، وتقرير عن زيارة عمل وفد مجموعة التعاون والصداقة المغربية البرازيلية بمجلس المستشارين (برازيليا، 18 – 23 مارس 2018).
- مذكرة مختصرة تتعلق بتنفيذ أهم القرارات الصادرة عن الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بجنيف من 24 إلى 28 مارس 2018.

• لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

← الثلاثاء 17 أبريل 2018 بعد جلسة الأسئلة الشفهية:

- البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية؛
- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

■ رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية بمجلس

يستقبل وفدا عن "فيدرالية السلم العالمي".



استقبل السيد العربي العرايشي رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 10 أبريل 2018 بمقر المجلس، وفدا عن "فيدرالية السلم العالمي" برئاسة السيد تاج الدين حمد نائب رئيس الفيدرالية ومدير مكتبها المكلف بالشؤون الدولية والعلاقات

استقبل السيد العربي العرايشي رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 10 أبريل 2018 بمقر المجلس، وفدا عن "فيدرالية السلم

العالمي" برئاسة السيد تاج الدين حمد نائب رئيس الفيدرالية ومدير مكتبها المكلف بالشؤون الدولية والعلاقات مع الأمم المتحدة.

وخلال هذا اللقاء، أبرز السيد العرايشي الدور الذي يلعبه مجلس المستشارين في تعزيز قيم السلم والتضامن والاستقرار، مبرزاً في هذا الإطار أهمية مشاركة البرلمان المغربي في أشغال "القمة الافريقية الأولى للقادة من أجل السلم والأمن والتنمية" الذي نظّمته "فيدرالية السلم العالمي" و"الجمعية الدولية للبرلمانيين من أجل السلم" بتعاون مع الجمعية الوطنية السنغالية بالعاصمة دكار يومي 18 و19 يناير 2018.

وأكد السيد العربي العرايشي أن البرلمان المغربي بمجلسيه بصدد التهييء لإحداث فرع للجمعية الدولية للبرلمانيين من أجل السلم، مؤملاً في ان يشكل لجنة جديدة في تعزيز قيم السلم والأمن على المستوى العالمي. من جهته، قال رئيس وفد "فيدرالية السلم العالمي" إن الهدف من الزيارة يروم البحث عن السبل والآليات الكفيلة بتعزيز التعاون بين الفيدرالية والبرلمان المغربي بمجلسيه، معتبراً في هذا الصدد إلى أن للفيدرالية وضعية استشارية خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وأن الجمعية الدولية للبرلمانيين من أجل السلم لها فروع في أكثر من 67 بلدا وتضم أزيد من 800 عضو عبر العالم.

وسجل بارتياح كبير مبادرة البرلمان المغربي الرامية الى إحداث فرع للجمعية الدولية للبرلمانيين اعتبارا لمكانة ودور المغرب في المنطقة، وجهوده في مجال تعزيز قيم السلم والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي.

هذا وكان وفد عن مجلس المستشارين قد تسلم باسم البرلمان المغربي "قلادة الاستحقاق" من قبل "فيدرالية السلم العالمي" تعبيرا منها عن جهود البرلمان المغربي في الدفاع عن قضايا السلم والأمن عبر العالم، وذلك خلال فعاليات القمة الإفريقية الأولى للقادة من أجل السلم والأمن والتنمية التي احتضنتها عاصمة جمهورية السنغال الشقيقة دكار يومي 18 و19 يناير 2018 .

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma